إدراك الآثار الحالية والمستقبلية لبعض التغيرات العالمية والاقتصادية والاجتماعية القومية على بعـــض جوانب التغيير التنظيمى لدى مسئولى الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى فى مصر

عبد الهادى محمد عبد الجواد الدسوقى
باحث أول بمعهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية ، مركز البحوث الزراعية ، الجيزة

المستخلص

أجرى هذا البحث للتعرف على الآثار الحالية والمستقبلية الموجبة والسالبة لبعض التغيرات العالمية والاقتصادية والاجتماعية القومية على بعض جوانب التغيير التنظيمى لدى مسئولى الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى فى مصر ، وقد تم البحث على شاملة هؤلاء المسئولين فبلغ عددهم ٢٠ مسئولاً ، وهم كل من يشغل وظيفة مدير عام أو مدير إدارة بالإدارة المركزية للإرشاد الزراعى بالإضافة إلى رئيس الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى.

وجمعت البيانات من خلال الاستبيان بالمقابلة الشخصية الذى تضمن ثلاث قوائم للمتغيرات العالمية والاقتصادية والاجتماعية القومية يستجوب المبحوث على بنودها فى فئات ذات آثار حالية ومستقبلية موجبة أو سالبة تحت كل فئة ، وتم العرض بالتكرار والنسب المئوية .

وكانت أهم النتائج أن إدراكات مسئولى الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى يعتريها التوازن بين الآثار الحالية والمستقبلية ، وبين الموجبة والسالبة خاصة للمتغيرات العالمية، التى ربما لن تكون مسئولة عن أحداث تغييرات تنظيمية هيكلية فى منظمة الإرشاد الزراعى المصرية.

أما فيما يتعلق بإدراكاتهم نحو برنامج الإصلاح الاقتصادى فمع أن هناك اضطراباً فى هذه الإدراكات إلا أنها يمكن أن تعمل كسياق للتغيير خاصة مع دخول مصر اتفاقية الجات ولكن من وجهة نظر المبحوث لن تكون سبباً له أو مبرراً إجبارياً لحدوث التغيير التنظيمى.

ويرى البحث أن التغيرات الاجتماعية الهامة فى مصر لها "بصمة" وتأثيراً على إدراكات المسئولين المبحوثين ومن الممكن أن تدفع قوى التغيير لتغيير المنظمة خاصة فيما يتعلق بالمجالات والجمهور والوظائف والعاملين الإرشاديين وتنميتهم.

وقد أقر المبحوثين قائمة من أولويات جوانب التغيير الإرشادى فى المنظمة الإرشادية فى مصر كلها تتضمن التغيير البنائى الهيكلى.

وقد أوصى البحث بأن يؤخذ نتائجه فى الاعتبار كمادة لصنع قرارات صناع السياسة الإرشادية الزراعية فى مصر.

ينصب استهداف المنظمة الإرشادية الزراعية بمصر أساساً على المزارعين والريفيين لتغيير أساليب إنتاجهم ومستويات حياتهم الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعليمهم ، ومن هنا فإن الإرشاد الزراعى "كما لو كان المدخل الواقعى للتنمية الريفية يتخذ التعليم محور لأنشطته وإجراءاته التى تدور حول الزراعة أسلوب حياة وثقافة للريف.(**فريد، الشبراوى،١٩٨٤،ص٥٢**).

ويؤكد Frances, P.1 عن Buttersfied أهمية المواريث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى التأثير على العمل الإرشادى الزراعى وأيضاً التأثر به ، وترجع التغيرات فى الزراعة ذاتها والحياة الريفية عامة إلى قوى تعمل على تغيير المجتمع لإعادة التكامل بين أجزائه، فتؤدى الزراعة دوراً هاماً فى نمو وإعادة التكامل الذى يتخلل المجتمع كله.

وهذه القوى على الأقل كما يذكرها Frances P.5 عن Moe هى:

١-التصنيع المتواصل والمكثف والمتخصص فى إدارة الأجهزة أوتوماتيكياً.

٢-ميكنة الزراعة والتخصص فيها فى إدارة الآلات الزراعية بالوسائل الميكانيكية.

٣-التغيرات فى وسائل النقل والاتصال ومصادر القوى.

٤-التمدن أو التحضر واستمرار العمل على إيجاد الروابط القوية بين المدن بعضها وبعض.

٥-تغير اتجاهات سكان المدينة نحو القرية وتشجيع انتقالهم لها.

٦-ارتفاع مستويات المعيشة ومطالب الخدمات العامة.

٧-النمو والتطور الاقتصادى.

أما **(R. Toyler, P.P. 222-232)** فيذكر أربعة عشر اتجاهاً فى الحياة الريفية تساعد على تفسير التغيرات التى سوف تطرأ على المجتمع الريفى الأمريكى هى كما يلى:

١-التقليل من العزلة الريفية.

٢-تجارة الزراعة.

٣-التحول إلى استخدام الآلات الزراعية الحديثة.

٤-التغير فى استخدام الأساليب والمعتقدات الريفية إلى استخدام العلم.

٥-نقل عمليات التصنيع للمنتجات الزراعية من المزارع إلى المصانع.

٦-افتقاد الأساليب والفنـون الشعبية.

٧-زيادة الوقت المخصص للزراعة.

٨-تناقص نسبة السكان الريفيين.

٩-تدهور التربة الزراعية.

١٠-ارتفاع مستوى المعيشة.

١١-تناقص الفروق بين الريف والحضر.

١٢-انخفاض مكانة العامل الزراعى الأجيـــر.

١٣-تنوع الطرق للحصول على الأمان.

١٤-التدهور المستمر فى أنماط المنظمات والإتحادات الأولية.

ويعلق Frances بأن التغيرات فى مجال الزراعة لا يمكن إرجاعها فقط للتغير الاجتماعى ، وأن التغيرات الحادثة فى بنية الزراعة ليست وقتية ولكنها سوف تستمر فى العقود القادمة لأنها نشأت من التطور أو النمو الاقتصادى الذى يتقدم بسرعة كبيرة فى المستقبل والمشكلة القادمة للزراعة التجارية هى زيادة نمو الدخل بالشكل الذى يفوق النمو السكانى واحتياجات السكان ذلك مصحوباً بتغييرات سريعة فى عدد وحجم المزارع وعدد المشتغلين بالزراعة ، وحجم السكان الزراعيين وارتفاع تكاليف الزراعة وحجم رأس المال المطلوب لإدارة المزرعة والتخصص فى الزراعة ، والعلاقة بين المزارع وبين جهات التسويق وشركات تصنيع المنتجات الزراعية ، بالإضافة إلى التغيرات فى السكان والاستيطان والعمر والتعليم والدخل والحراك.

ويعرض فتحى خضر ١٩٩٥ لأهم مظاهر التغيرات الاجتماعية فى الريف المصرى نستخلص منها ما يلى:

١-التزايد السكاني للريفيين.

٢-انحسار الهجرة من الريف إلى الحضر.

٣-انخفاض نصيب الفرد من الأرض الزراعية.

٤-الاقتطاع من الأرض الزراعية وتدهور فى الخصوبة.

٥-انخفاض العزلة الريفية وتقليل الفوارق بين الريف والحضر.

٦-ميكنة الزراعة ومزاولة المزارع لمهنة أخرى إضافية.

٧-تحرك القرية المصرية من الإنتاج إلى الاستهلاك.

٨-اختلال التوزيع الجغرافى بين السكان.

٩-تعدد السياسات الاقتصادية ومشكلاتها.

١٠-التغيرات البنائية والوظيفية فى الأسرة الريفية.

١١-تعقد البنيان الطبقى فى الريف.

ويؤكد **ماوندر ١٩٨٣** على تأثر المنظمة الإرشادية الزراعية بالعوامل الجغرافية والعوامل الاقتصادية والعوامل السياسية ، ولقد ذكر (**أبو السعود ١٩٨٨ ص ص٣٦٧-٣٨٧**) أثر العوامل الحضارية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية.

وعن أثار العوامل الاقتصادية فقد سبق ما أورد **أبو السعود ١٩٨٧** ، **وماوندر ١٩٨٣** ، وأيضاً يذكر **(Warren Petesron, 1997, P.25)** أن السياسة الاقتصادية واحدة من العوامل الشاملة التى تؤثر على العمل الإرشادى حيث تؤثر البيئة السياسية والاقتصادية على الإرشاد بطرق متعددة ، وأحد أهم العوامل هى مرحلة التنمية الاقتصادية التى تمر بها البلاد أما العامل الآخر فهو مستوى استثمارات الحكومة فى إرشاد القطاع العام ويتأثر ذلك بوجود برنامج الإصلاح الاقتصادى.

وتشير (**منى قاسم: ١٩٨٨**) إلى أن كلمة إصلاح تعنى وجود اختلالات ومشاكل تحتاج إلى برنامج لتقييمها وإصلاح الخلل بها ، وقد بدأت عملية الإصلاح الاقتصادى فى مصر عندما أطلت أزمة الديون الخارجية برأسها، هذا بالإضافة إلى ظهور العجز فى ميزان المدفوعات ، وارتفاع معدلات التضخم التى أصبحت تلتهم أى دخل للأفراد ، واختلال الهياكل الإنتاجية وضعف الإنتاج ومعدلات النمو ، وظهور الاختلالات المالية فى شركات القطاع العام وظهور الشركات المتعثرة التى تميز بها الاقتصاد المصرى فى حقبة الثمانينات ونفشى البطالة... وغيرها من المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ، من هنا فإن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى فى مصر لم يكن ضرورة فقط ، بل كان المنقذ الوحيد لها من كل ما تعانيه من أمراض اقتصادية واجتماعية.

وهناك مبررات لإصلاح الاقتصاد فى مصر ساقها البنك الدولى على النحو التالي:

١-أن الاقتصاد المصري يتميز بالإهدار فى تخصيص الموارد على نطاق واسع.

٢-ضعف المنافسة فى الأسواق الداخلية والخارجية مما ضاعف من عدم الكفاءة الاقتصادية.

٣-زيادة العجز فى الموارد العامة للدولة عن ٢٠% من الناتج المحلى الإجمالى.

٤-أن الواردات السلعية أصبحت ضعف الصادرات مما يعنى عجزاً مستمراً فى الميزان التجارى.

٥-زيادة حجم الدين الخارجى مع انخفاض الوارد من النقد الأجنبى.

٦-اختلال أسواق الصرف للعملات الأجنبية فى مصر ، ووجودَ سوق سوداء للدولار ، وتعدد أسعار الصرف للدولار.

٧-تعدد معوقات الصادرات ومنها القيود الرقابية على عمليات التجارة الخارجية.

٨-الإسراف فى استخدام الطاقة نتيجة انخفاض أسعارها وكذلك لقيام الحكومة بدعم أسعار الطاقة.

ويشير (سعد علام، ١٩٩٤، ص ص ٥-٦) إلى أن الدول النامية يجتاحها جميعاً فى الوقت الحالى أزمات اقتصادية حادة حيث اختلت موازين مدفوعاتها ، وتزايد عجز موازينها التجارية ، وتدهور قيمة عملاتها الوطنية ، وزيادة معدلات التضخم وكذلك البطالة.

وتعزى مظاهر ذلك الاختلال إلى اتباع سياسات اقتصادية غير مناسبة ، وغير متوائمة مع ظروف واحتياجات المجتمع ، قامت على مركزية القرارات وإغفال قوى السوق.

وفى ظل هذا الوضع ومع تزايد المعاناة والعجز والقصور فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى ، أيقنت تلك الدول أن السبيل الأفضل للتنمية يتمثل فى تحرير الاقتصاد القومى ، واتباع سياسة السوق الحر ، ورفع يد الدولة عن العديد من الأمور الاقتصادية ، وتحجيم القطاع العام ، وإطلاق حرية القطاع الخاص.

وتستند سياسة التحرر الاقتصادى على عدة عناصر منها، إحلال أسلوب التخطيط التأشيرى محل التخطيط المركزى ، حيث يتيح ذلك فاعلية العوامل الاقتصادية فى توجيه الموارد إلى الاستخدام الأمثل خاصة فيما يتعلق بتوزيع إستثمارات قطاع الإنتاج ، وذلك ما يطلق عليه التكيف الهيكلى فى الاقتصاد القومى.

وحيث يعتبر القطاع الزراعى فى مصر القطاع الرائد للتنمية الاقتصادية بما يسهم فى الناتج المحلى من جهة ولاستيعابه لمعظم السكان من جهة أخرى.

ويجب أن تستهدف التنمية الزراعية تحقيق هدفين أساسيين هما محور برامج الإصلاح الاقتصادى بصفة عامة ، يتمثل الأول فى تحقيق أقصى كفاءة ممكنة فى استخدام الموارد الزراعية المتاحة ، أما الثانى فهو تحقيق التوازن والمساواة فى توزيع الدخول بين قطاعات الاقتصاد القومى ، وكذلك فى تحمل أعباء التنمية (سعد جافظ، ١٩٩٤، ص ٥).

وتتلخص برامج الإصلاح الاقتصادى فى نموذجين (سعد حافظ، المرجع السابق) أحدهما لصندوق النقد الدولى ويطلق عليه برنامج التثبيت ، كما يطلق على النموذج الثانى للبنك الدولى برنامج التكيف الهيكلى.

وقطاع الزراعة فى مصر نظراً لما له من خصوصية ومن سابق تدخل الدولة شبه الكامل فيه، فإن التكيف الهيكلى لهذا القطاع يتلاءم مع سياسة التحرر الاقتصادى يتطلب العديد من الإجراءات الحذرة والمتأنية ، وذلك حتى لا يصاب الإنتاج الزراعى بهزة تؤثر عليه، بسبب تداخل الجوانب الاجتماعية فى الزراعة إلى حد كبير مع نظيرتها الاقتصادية.

وتشمل أهم جوانب التكيف الهيكلى فى العمل على تحرير الإنتاج الزراعى وأسعار السلع الزراعية ، وتحرير التسويق الزراعى ، وكذا الاستثمار والتمويل الزراعى بالإضافة إلى تحرير

التجارة الخارجية الزراعية وتأصيل دور المؤسسات الزراعية والتى تتمثل فى وزارة الزراعة وإداراتها المختلفة ، يلى ذلك التعاون الزراعى كمؤسسة شعبية ثم البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى.

بالنسبة لوزارة الزراعة وإداراتها المختلفة سيتحدد دورها كما يذكره (علام ، ١٩٩٤) فيما يلي:

١-أنشطة الدراسات والبحوث المتعلقة بالتنمية الرأسية والأفقية ، وتطوير أساليب الزراعة.

٢-إكثار البذور للحصول على التقاوى المنتقاه وطرحها للزراع للحفاظ على نوعية السلالات ، وعدم تدهور الصفات الوراثية.

٣-الإرشاد الزراعى حيث تتطلب التنمية نقل نتائج البحوث والمستجدات الزراعية إلى الزراع فى الحقل وذلك بواسطة جهاز الإرشاد الزراعى الذى يجب أن يكون أكثر تطوراً وأكثر قدرة وأكثر إعداداً للمرشد الزراعى الكفئ حتى يستطيع أن يؤدى الدور المنتظر منه فى المرحلة المقبلة والذى يختلف كثيراً مما يؤديه حالياً.

٤-مراقبة مدخلات الإنتاج الزراعى فى ضوء تحرير قطاع الزراعة وحرية التعامل فى مستلزمات الإنتاج ، ودخول القطاع الخاص فى هذا المجال.

٥-مراقبة القوانين والتشريعات الزراعية (الرى والصرف ، ومقاومة الأمراض والآفات المتعلقة بالثروة الحيوانية) مما يهدف إلى حماية الإنتاج الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى.

تعتمد عمليات التغيير التنظيمى على عدة اعتبارات هامة ليكون عندها التغيير مخططاً من عدمه ، وهى مشتقة جزئياً من إطارات من الجدل الواسع حول الإرادية ضد الحتمية فى نظريات التنظيم ويبرز ذلك من كتابات **(Goldener . 1980, Burall, G. and Morgan. 1979 , Green Wood, R. and Hining. S 1988)** جميعها أكدت على الإرادية أى الاختيار الاستراتيجى الذى يرتكن على دور الكائن البشرى وأن القرارات الإنسانية تلعب دور مهماً لها وزنها **(Goldener . 1980, P. 54)**.

أما الحتمية كما فى النظام الاقتصادى للمجتمعات ، فهى أحد عوامل الحسم فى العمليات التنظيمية **(Burall, G. and Morgan. 1979)**، وأن هذه الحتمية تقع فى عدد من النظريات الاقتصادية للمنظمات وبخاصة تلك النظريات التى تعطى أولوية لقوة دورها اعتماداً على كفاءة المدير ، وبالضرورة فإن هذه النظرية على قدر من الإيمان بالقضاء والقدر -ويعزى فى ضوئها- فشل المديرين فى المساعدة والحفاظ على التغيرات فى المنظمة إلى عوامل الحتمية الاقتصادية **(Wilson, 1995)**.

ويذكر (Donaldson, Lex. 1990) بأن اقتصاديات السوق أصبحت قوة بإزاء قوة المديرين ، وأن هذا الموضوع أصبح موضوعاً للجدل والنقاش فى التسعينيات ، وقد قام كليهما بتلخيص المناقشات الأساسية حول النظرية الاقتصادية والحتمية التنظيمية بهدف صياغة مدخل إدارى ، حيث أن العمل الإدارى هو مركز التحليل فى إجراء التغيير فكانت حصيلة ذلك ما يلى:

١-أن المداخل الاقتصادية البحتية يمكن أن تشرح فقط بعض الظواهر التنظيمية.

٢-أن النماذج الاقتصادية للمؤسسة تقدم افتراضات لا يمكن تبريرها عن السلوك الإنسانى والعمليات التنظيمية.

٣-أن نظرية الإدارة بالمدخل السلوكى تتجاهل إلى حد كبير حقائق السلوك.

٤-أن النظريات الاقتصادية للمنظمة تقوم أساساً على مفهوم تحقيق المصلحة الذاتية للمنظمة ولأفرادها.

وقد يصعب حل كثير من صراعات المنظمة بالمفاهيم السلوكية. وبصفة عامة فإن كلا من النظريتين الاقتصادية ، والإدارية لا تستطيعان تجاوز حدودها فلكل مفاهيمه المرتبطة به والمقصورة عليه والتى توفر إطاراً نظرياً مختلفاً وتتطلب أساليب تحليلية مختلفة ، فكلاهما يتميز بالقصور المتبادل (ويلسون ، ١٩٩٥).

ويقرر (Lewin, k, 1951) أن المؤسسات أو المنظمات توجد فى حالة توازن ، وحالة التوازن هذه هى الوضع الراهن فيما بين القوى المعارضة المؤثرة على المنظمة وعلى الأفراد ، وبين القوى المؤيدة للتغيير ، وحالة التوازن هذه تقتضى عدم حدوث أى تغيير على افتراض التوازن الكامل بين القوى.

ومن بين القوى الدافعة للتغيير: الأفراد الجدد- الأسواق الجديدة- التغيير فى الاتجاهات نحو العمل- الشمولية الدولية- الأسواق العالمية- التحولات الاجتماعية- الزيادة فى المنافسة- التكنولوجيا الجديدة.

وتعتبر الأحوال الاقتصادية الجزئية Micro-economic conditions هى حالة الاقتصاد فى منظمة ما ، وهى عامل شديد التعقيد وتظهر أهميتها فى الميزانيات وتخصيصها عند إعدادها وعند تغير الظروف الاقتصادية ، وتعد معوقاً هاماً فى أى منظمة ، فالمنظمة تسير على افتراض بأن السعة الاقتصادية تزيد مع زيادة حجم المنظمة وحجم أعبائها ، ففى حالة النمو الاقتصادى تزدهر المنظمة وتنمو والعكس بالعكس.

وتتعرض كثير من البرامج والأنشطـــة للإلغاء أو التحجيم فى حالة نقص الموارد والميزانيات وتتقلص الأهداف العامة ، وهذه الحالـــة غالباً ما تكون تحت ضغوط قرارات سياسية

(Freman, H. 1979) كما أنه فى حالة التضخم فإن المنظمات خاصة الحكومية لا ترتبط بمدى واسع مـــن البرامج. وتؤثر الأحوال الاقتصادية أيضاً على العمالة والتأمينات الاجتماعية عليهم وعلى فـرص ترقية العاملين أيضاً.

وفى حالة عدم النمو فالاقتصاديات تحول هذه الأشياء لتؤثر على السلوك التنظيمى والقيم. ويعتبر تغير الأحوال الاقتصادية فى الحقيقة مؤشراً رائعاً لوضع ومراجعة وتقييم أولويات المنظمة (Scott, 1974) ، فالبرامج سوف تتناسب مع الأحوال الاقتصادية بحيث تتغير أولوياتها بحسب الأحوال الجديدة لتساهم فى الاقتران بسير معظم المنظمات الأخرى.

والظروف الاقتصادية المحيطة بالمنظمة قد تحسن أو تقتل استجابة المنظمة للمواقف المختلفة بتأثيرها على وظائف العاملين بالمنظمة ومكاناتهم ، ولذلك نجد حراس البوابات gate keepers (Nagi, 1974) والذين يسمحون أو لا يسمحون بمرور المعلومات التى تتعلق بالمنظمة وإدراكهم -بالقطع- المنظمة يتأثر بأوضاعهم كمـــا يتأثر بعوامل كثيرة أخرى ، وتتأثر أنشطة المنظمة بما يرونه وبما يفسرونه وبما ينتقونه من معلومات لتمر أو لتشوه (Hall, P. 236) فالبيئة حيادية فهى متيقنة أو غير متيقنة والعامل الحاسم هو إدراك ذلك وإدراك ما هى الحلول المتحصل عليها (Hall, P. 237) وتحت أى استجابة فالمهم هو عامل المنافسة والأسواق المنافسة خاصة فى المنظمات التجارية والصناعية.

ويبدو أن جميع المنظمات متساوية عند ظروف الركود الاقتصادى Serverity بصرف النظر عن مجال عمل المنظمة.

والبيئة الاقتصادية كغيرها من البيئات هى التى تحيط بالمنظمة وهى التى يتمكن أى شخص بالمنظمة بسرعة من تحديدها وتقدير وجودها.

والبيئة بما فيها الاقتصادية تدخل المنظمة من خلال معلومات information وكغيرها من أنواع المعلومات فهى موضوع للاتصالات ولاتخاذ القرارات التى يلزم اتخاذها وتمييزها.

وقد أكدت كثير من دراسات الباحثين والخبراء ومسئولى مركز البحوث الزراعية والإدارة المركزية للإرشاد الزراعى ضرورة إجراء التغيير البنائى والوظيفى للإرشاد الزراعى فى مصر كنتيجة حتمية للسياسات الاقتصادية والتحولات التى تحدث فى البناء الاقتصادى إلى اقتصاديات السوق ، ومن بين هذه الدراسات: (**الدسوقى ١٩٩٣ ، وعمر ١٩٩٦ ، وفريد ١٩٩٥، وشرشر ١٩٩٥ ، ومرزبان ١٩٩٦ ، وفريد ١٩٩٦ ، والدسوقى ١٩٩٨ ، وكوكب١٩٩٨، والعادلى ١٩٩٥، وخليفة ١٩٩٥**).

المشكلة البحثية:

تتعالى صيحات الباحثين ومسئولى الزراعة والإرشاد الزراعى فى مصر مطالبين بإجراء التغيير والإصلاح التنظيمى للإرشاد الزراعى الحكومى فى مصر وكأن ذلك نتيجة حتمية لدخول الإصلاح الاقتصادى والتحول إلى نظام السوق الحر وكذا استجابة للتغييرات الاجتماعية الواضحة فى مصر، وكما تقدم فإن إدراك المسئولين لهذه السياسات الاقتصادية والمتغيرات العالمية والقومية يتوقف عليها ما سوف يتخذونه من قرارات أو ما سوف يؤخذ فى الاعتبار كإطار لصنع قرارات التغيير المخطط وبناء الاستراتيجية لمنظمة الإرشاد الزراعى فى مصر.

ويصبح السؤال الملح كيف تكون إدراكات مسئولى منظمة الإرشاد الزراعى المصرية على المستوى القومى (الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى) نحو الآثار المحسوسة للتغيرات الاقتصادية العالمية والقومية وتوجه أثرها الإيجابى والسلبى؟ وماذا عليه هذه الآثار فى المستقبل المتوقع إيجابياً وسلبياً أيضاً؟

ثم ما هو انعكاس هذه الإدراكات على طرح بعض جوانب التغيير البنائى والوظيفى للإرشاد الزراعى ، من وجهة نظرهم؟

إزاء هذه الأسئلة وندرة ما نجد من إجابات علمية موضوعية لها توجه هذا البحث كمحاولة مبكرة للتعرف على منطلقات التغيير لمنظمة الإرشاد الزراعى بمصر.

الأهداف البحثية:

طبقاً لعرض المشكلة وتساؤلاتها يتوجه البحث الحالى لتحقيق الأهداف الأساسية التالية:

أولاً: التعرف على إدراك المبحوثين على المستوى القومى (الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى) للآثار الحالية والمستقبلية للتغيرات العالمية الموجبة والسالبة التى لها أثر على الارشاد الزراعى فى مصر.

ثانياً: التعرف على إدراك المبحوثين على المستوى القومى (الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى) للآثار الحالية والمستقبلية لبعض إجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادى وتأثيرها على الارشاد الزراعى فى مصر.

ثالثاً: التعرف على إدراك المبحوثين على المستوى القومى (الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى) لآثار التغييرات الاجتماعية على العمل الإرشادى الزراعى فى مصر.

رابعاً: التعرف على استجابات المبحوثين على المستوى القومى بمصر على التأثير الحالى للتغييرات الاقتصادية العالمية ، والتغييرات الاجتماعية الهامة فى مصر على إجراء تغيير فى المنظمة الإرشادية من بعض جوانب البناء التنظيمى.

الإجراءات البحثية:

أجريت هذه الدراسة على مسئولى العمل الإرشادى بالإدارة المركزية للإرشاد الزراعى على المستوى القومى لكل من يشغل وظيفة مدير إدارة أو مدير عام ، بالإضافة إلى رئيس الإدارة المركزية ، وقد بلغ عددهم (٢٠) مدير إدارة، ومدير عام تم تحديدهم جميعاً كشاملة البحث.

جمع البيانات:

تم جمع البيانات من خلال استبيان بالمقابلة الشخصية للمبحوثين فى أماكن عملهم بالإدارة المركزية للإرشاد الزراعى فى الفترة من يناير وحتى فبراير ٢٠٠٧.

وقد تضمنت استمارة الاستبيان قائمة من عبارات تتعلق بالتغيرات العالمية التى يمكن أن يكون لها أثر على الارشاد الزراعى بمصر ، وقائمة أخرى تتكون من عبارات حول برنامج الإصلاح الاقتصادى التى يتوقع أن يكون لها تأثير على الإرشاد الزراعى بمصر ، وقائمة ثالثة تصنف أهم التغيرات الاجتماعية المعاصرة فى مصر كما اشتملت الاستمارة على عبارات للتعرف على إمكان حدوث بعض التغييرات فى العمل الإرشادى فى مصر كانعكاس للمتغيرات العالمية والاقتصادية والاجتماعية المدروسة.

العرض الإحصائـــــى:

استخدم فى عرض البيانات العرض الجدولى بالتكرار والنسب المئوية.

النتائج ومناقشتها

أولاً: ١-إدراك الآثار الحالية للتغيرات العالمية التى يمكن أن يكون لها أثر على الإرشاد الزراعى بمصر:

أ-الآثار الإيجابية الحالية:

اتضح من بيانات جدول رقم (١) أن جميع البنود المرتبطة بالتغييرات العالمية لها أثر إيجابى حالى على الإرشاد الزراعى تفاوتت نسبة من ذكرها بين حد أقصى قدره ٢٦% للتكتلات

الاقتصادية ، وبين حد أدنى قدره ٥% لظهور القوى الأحادية الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، أما باقى البنود (الكوارث الطبيعية فى أمريكا وجنوب شرق آسيا ، والحروب فى المنطقة العربيـــــة والنزاعات الإقليمية فى آسيا وأفريقيا) كانت نسبتها واحدة ٢٠%.

ب-الآثار السالبة الحالية:

أجمعت استجابات المبحوثين على إدراك عالى للآثار السالبة للتغييرات العالمية المدروسة وتراوحت نسبتها بين حد أقصى قدره ٩٥% لظهور القوة الأحادية الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، وبين حد أدنى قدره ٨٠% لكل من التكتلات الاقتصادية والكوارث الطبيعية فى أمريكا وجنوب شرق آسيا ، والحروب فى المنطقة العربية والنزاعات الإقليمية فى آسيا وأفريقيا.

٢-إدراك الآثار المستقبلية للتغييرات العالمية التى يمكن أن يكون لها أثر على الإرشاد الزراعى بمصر:

أ-الآثار الإيجابية المستقبلية:

اتضح من بيانات نفس الجدول رقم(١) أن التغيرات العالمية سوف يكون لها أثراً إيجابياً مستقبلياً تفاوتت نسبته بين حد أقصى قدره ١٠% للتكتلات الاقتصادية ، وبين حد أدنى قدره صفر% لظهور القوة الأمريكية الأحادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، أما بقية البنود فقد أمكن ترتيبها على النحو التالى (٥% لكل من الكوارث الطبيعية فى أمريكا وجنوب شرق آسيـــا-والحروب فى المنطقـــة العربيـــــة-والنزاعات الإقليمية فى آسيا وأفريقيا).

ب-الآثار السالبة المستقبلية:

اجمعت استجابات المبحوثين بنفس الجدول رقم(١) على إدراك عالى أيضاً للآثار السالبة المستقبلية للتغييرات العالمية المدروسة تراوحت نسبتها بين حد أقصى قدره ١٠٠% لظهور القوة الأحادية الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، وبين حد أدنى قدره ٩٠% للتكتلات الاقتصادية، أما باقى البنود قد رتبت تنازلياً على النحو التالى: (الكوارث الطبيعية فى أمريكا وجنوب شرق آسيا ، والحروب فى المنطقة العربيـــــة والنزاعات الإقليمية فى آسيا وأفريقيا) بنسب متساوية لكل منها (٩٥%).

إنه من الواضح أن جميع المبحوثين رأوا أن كافة البنود المدروسة فى البحث ذات آثار موجبة وآثار سالبة حالياً ومستقبلياً ، وكأنهم يقولون أن كل منهما هو سيف ذو حدين ، وبالقطع فإن لكل مزاياه وفوائده وعيوبه وشوائبه وأبرز المتغيرات العالمية التى يرونها تؤثر على الإرشاد الزراعى هى التكتلات الاقتصادية ، والتى هى أيضاً محفوفة باحتمالات سالبة مستقبلاً ، كما أن

الحروب والتدهور البيئى العالمى سوف تحدث تأثيراً سالباً بدرجة كبيرة على الإرشاد الزراعى المصرى والزراعة عامة.

ثانياً: ١-إدراك الآثار الحالية لبعض إجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادى وتأثيرها على الإرشاد الزراعى بمصر:

أ-الآثار الإيجابية الحالية:

اتضح من بيانات جدول رقم (٢) أن جميع البنود المتصلة ببرنامج الإصلاح الاقتصادى كان لها أثر إيجابى حالى على الإرشاد الزراعى تفاوتت نسبة من ذكرها بين حد أقصى قدره ٧٥% لكل من تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى الزراعة ، وإلغاء التوريد الإجبارى لبعض المنتجات الزراعية ، وبين حد أدنى قدره ١٠% لإلغاء الدعم المباشر على المستلزمات الزراعية وقد أمكن ترتيب باقى البنود تنازلياً طبقاً لاستجابات المبحوثين على النحو التالى:

تعديل سعر الفائدة على القروض المقدمة من بنك التسليف الزراعى ٦٥% ، اقتصار دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد والسياسات الاقتصادية ٦٠% ، وصدور القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ٥٥% ، ودخول مصر فى اتفاقية الجات ٣٠% ، وتحديد دور الدولة فى تملك الأراضى وتشجيع القطاع الخاص والشباب على تملك واستصلاح تلك الأراضى ٢٥% ، وتدنى أسعار بعض المنتجات الزراعية عن تكلفة إنتاجها ٢٠%.

ب-الآثار السالبة الحالية:

أجمعت استجابات المبحوثين على إدراك عالى للآثار السالبة الحالية لبنود برنامج الإصلاح الاقتصادى المدروسة تراوحت نسبتها بين حد أقصى قدره ٩٠% لإلغاء الدعم المباشر على مستلزمات الإنتاج الزراعى ، وبين حد أدنى قدره ٢٥% لكل من تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى الزراعة ، وإلغاء التوريد الإجبارى للمنتجات الزراعية ، ورتبت باقى البنود تنازلياً كالتالى:

تدنى أسعار بعض المنتجات الزراعية عن تكلفة إنتاجها ٨٠% ، دخول مصر اتفاقية الجات ٧٠% ، يتلوها إلغاء القيود الحكومية على القطاع الخاص فى مجال استيراد وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى ، وتحديد دور الدولة فى تملك الأراضى وتشجيع القطاع الخاص والشباب على استصلاح وتملك تلك الأراضى ٥٠% ، وصدور القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ٤٥% ، واقتصار دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد

والسياسات الاقتصادية ٤٠% ، وتعديل سعر الفائدة على القروض المقدمة من بنك التسليف الزراعى ٣٥%.

٢-إدراك الآثار المستقبلية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى وتأثيره على الإرشاد الزراعى بمصر:

أ-الآثار الإيجابية المستقبلية:

اتضح من بيانات جدول رقم (٢) أن جميع البنود سيكون لها أثر إيجابى تفاوتت نسبة من ذكرها بين حد أقصى قدره ٨٠% لكل من تحديد دور الدولة فى تملك الأراضى ، وتشجيع القطاع الخاص والشباب على تملك واستصلاح تلك الأراضى ، ودخول مصر اتفاقية الجات ، وبين حد أدنى قدره ٢٥% لإلغاء الدعم المباشر على المستلزمات الزراعيـــة وتعديل سعر الفائدة على القروض المقدمة من بنك التسليف الزراعى ، وتدنى أسعار بعض المنتجات الزراعية عن تكلفة إنتاجها ، كما أمكـــن الترتيب التنازلى لباقى استجابات المبحوثين على النحو التالى:

صدور القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ٤٠% ، واقتصار دور وزارة الزراعـــة على البحث والإرشاد والسياسات الاقتصادية ٤٠% ، وإلغاء التوريد الإجبارى للمنتجات الزراعية ٣٥%.

ب-الآثار السالبة المستقبلية:

أجمعت استجابات المبحوثين على إدراك عالى للآثار السالبة التى ستنجم عن تطبيق بنود برنامج الإصلاح الاقتصادى وأثرها على الإرشاد الزراعى فى مصر ، وقد تراوحت نسبتها بين حد أعلى قدره ٧٥% لكلاً من تدنى أسعار بعض المنتجات الزراعية عن تكلفة إنتاجها ، وتعديل سعر الفائدة على القروض المقدمة من بنك التسليف الزراعى ، وإلغاء الدعم المباشر على مستلزمات الإنتاج الزراعى ، وبين حد أدنى قدره ٢٠% ، لتحديد دور الدولة فى تملك الأراضى وتشجيع القطاع الخاص والشباب على استصلاح وتملك تلك الأراضى ، ودخول مصر اتفاقية الجات ، وقد رتبت باقى الاستجابات تنازلياً على النحو التالى:

إلغاء التوريد الإجبارى للحاصلات الزراعية ، وإلغاء القيود الحكومية على القطاع الخاص فى مجال استيراد وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى ٦٥% ، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى الزراعة ، واقتصار دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد والسياسات الاقتصادية ، وصدور القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ٦٠%.

وتعنى هذه النتائج أيضاً أن لكل بند إدراكه الإيجابى والسلبى الحالى والمستقبلى مثل إلغاء الدعم المباشر على مستلزمات الإنتاج.

وتفسير ذلك أن البحث يرى أن برنامج الإصلاح الاقتصادى فى الزراعة ليس بعد من التحديد الدقيق والوضوح فى إجراءاته وآثاره لدى المسئولين وأن الفهم والإدراك له يعكس توازن بين الموجب والسالب والحالى والمستقبلى على نحو قد لا يعزى إليه شدة الحاجة إلى إجراء تغيير تنظيمى فى منظمة الإرشاد الزراعى كأثر للبرنامج الاقتصادى.

ومن الجدير بالذكر أن ما سبق يشير إلى اضطرابات فى إدراك دور وزارة الزراعة ، ومن الموصى به هنا إمكانية التغلب على محددات وعقبات وقصور برنامج الإصلاح الاقتصادى فى الزراعة بمصر بشكل أكثر موضوعية من أن يكون قرارات يتم تنفيذها بشكل فوقى ، ومع ذلك فربما تشكل الإدراكات عن إجراءات الإصلاح الاقتصادى جانب هاماً فى صنع قرارات التغيير التنظيمى ولكن لن تكون الأساس الأول فى هذا التقنين لأن مبررات التغيير التنظيمى لمنظمة الإرشاد الزراعى يواجهها عديداً من المناخات والبيئات والظروف الداخلية التى قد تدفعه أكثر للتعبير ولا مانع فى ذلك من مسايرة المناخ الاقتصادى العام بمعنى أن قرارات التغيير التنظيمى فى الإرشاد بمصر سوف تكون إرادية اختيارية لأسباب عديدة وليست قهرية بسبب المناخ الاقتصادى وبرامج الإصلاح الاقتصادى.

ثالثاً: إدراك المبحوثين لآثار التغييرات الاجتماعية على العمل الإرشاد الزراعى فى مصر:

١-إدراك الآثار الحالية للتغييرات الاجتماعية الهامة على العمل الإرشادى الزراعى فى مصر:

أ-الإيجابية:

اتضح من بيانات جدول رقم (٣) أن جميع بنود التغييرات الاجتماعية لها أثر إيجابى حالى على العمل الإرشادى تفاوتت نسبة من ذكرها بين حد أقصى قدره ٩٥% لكلاً من: الزيادة فى مساحة الأراضى المستصلحة وتوزيعها على الخريجين ، وقلة فرص العمالة الزراعية بالخارج، وبين حد أدنى قدره ٥% لزيادة نسبة التلوث فى الماء والهواء والتربة ، وقد أمكن ترتيب باقى الاستجابات تنازلياً على النحو التالى:

٩٠% إقبال البنات على التعليم ، وارتفاع سن الزواج ، ونقص الإنتاج الزراعى عن احتياجات الغذاء للسكان ، وزيادة تعداد السكان ٨٥% ، وتعدد الأحزاب السياسية ونمو الديموقراطية ، وارتفاع متوسط العمر ، وارتفاع الوعى بالصحة الإنجابية ٨٠% ، والانفتاح على وسائل الإعلام الحديثة ٧٥%، وجود فجوة بين الريف والحضر ٤٠% ، والبطالة وخاصة للشباب المتعلم ١٠% ، وتدهور خصوبة التربة الزراعية وزيادة نسبة أراضى الدرجة الثالثة ١٠%.

ب-السالبة:

اجمعت استجابات المبحوثين على إدركات سالبة أيضاً للآثار السالبة للتغييرات الاجتماعية المدروسة تراوحت بين حد أعلى قدره ٩٥% لزيادة نسبة التلوث فى الماء والهواء والتربة ، وبين حد أدنى قدره ٥% لكلاً من الزيادة فى مساحة الأراضى المستصلحة وتوزيعها على الخريجين ، وقلة فرص العمالة الزراعية بالخارج ، كما أمكن ترتيب باقى الاستجابات على النحو التالى:

٩٠% لكلاً من البطالة وخاصة الشباب المتعلم ، وتدهور خصوبة التربة الزراعية وزيادة نسبة أراضى الدرجة الثالثة ، و٦٠% لوجود فجوة بين الريف والحضر ، ٢٥% للانفتاح على وسائل الإعلام الحديثة ، ٢٠% لكلاً من تعدد الأحزاب السياسية ونمو الديموقراطية ، ، وارتفاع متوسط العمر ، وارتفاع الوعى بالصحة الإنجابية ، ١٥% لزيادة تعداد السكان ، و١٠% لارتفاع سن الزواج ، وإقبال البنات على التعليم ، ونقص الإنتاج الزراعى عن احتياجات الغذاء للسكان.

٢-الآثار المستقبلية للتغيرات الاجتماعية الهامة فى مصر على العمل الإرشادى الزراعى:

أ-الإيجابية:

اتضح من بيانات جدول رقم (٣) أن جميع بنود التغييرات الاجتماعية المصرية المعاصرة سيكون لها أثر إيجابى تراوحت نسبتها بين حد أقصى قدره ١٠٠% لكلاً من: إقبال البنات على التعليم ، ونقص الإنتاج الزراعى عن احتياجات الغذاء للسكان ، وبين حد أدنى قدره ٥% لتدهور خصوبة التربة الزراعية وزيادة نسبة أراضى الدرجة الثالثة ، كما أمكن ترتيب باقى استجابات المبحوثين تنازلياً على النحو التالى:

٩٥% لكلاً من: الانفتاح على وسائل الإعلام الحديثة ، وارتفاع الوعى بالصحة الإنجابية، والزيادة فى مساحة الأراضى المستصلحة وتوزيعها على الخريجين ، ٩٠% لكلاً من: زيادة تعداد السكان ، وارتفاع سن الزواج ، وقلة فرص العمالة الزراعية بالخارج ، و٥٠% لتعدد الأحزاب السياسية ونمو الديموقراطية ، ٤٠% لارتفاع متوسط العمر ، و٢٠% لوجود فجوة بين الريف والحضر ، و١٠% لكلاً من البطالة وخاصة للشباب المتعلم ، وزيادة نسبة التلوث فى الماء والهواء والتربة.

ب-السالبة:

أظهرت استجابات المبحوثين على إدراك متفاوت للآثار السالبة التى ستحدث نتيجة للتغييرات الاجتماعية المدروسة وتراوحت بين حد أقصى قدره ٩٥% لتدهور خصوبة التربة الزراعية وزيادة نسبة أراضى الدرجة الثالثة ، وبين حد أدنى قدره ٥% لكلاً من الانفتاح على وسائل الإعلام الحديثة ، وارتفاع الوعى بالصحة الإنجابية ، والزيادة فى مساحة الأراضى المستصلحة وتوزيعها على الخريجين ، كما أمكن ترتيب باقى استجابات المبحوثين تنازلياً على النحو التالى:

٩٠% لكلاً من: البطالة وخاصة الشباب المتعلم ، وزيادة نسبة التلوث فى الماء والهواء والتربة ، و٨٠% لوجود فجوة بين الريف والحضر ، و٦٠% لارتفاع متوسط العمر ، و٥٠% لتعدد الأحزاب السياسية ونمو الديموقراطية ، و١٠% لكلاً من: زيادة تعداد السكان ، وارتفاع سن الزواج ، وقلة فرص العمالة الزراعية بالخارج.

وقد لا يرى الباحث فى هذه المتغيرات تأثيراً مباشراً بالمرة على الإرشاد ولكنه سوف يكون تأثيرها غير مباشر.

رابعاً: إدراك الآثار الحالية للبنود التى يجب أن تتخذ لتصحيح مسيرة العمل الإرشادى كرد فعل للتغيرات السابقة:

اتضح من بيانات جدول رقم (٤) أن المبحوثين الذين أجابوا نعم قد تراوحت نسبتهم بين حد أقصى قدره ١٠٠% للضبط الأفضل لنظم الاتصالات بين أجزاء العمل الإرشادى ، وبين حد أدنى قدره ٦٠% لكلاً من: تحسن أداء الإرشاد الزراعى فى التنمية المستدامة للبيئة الزراعية والريفية ، واستحداث أدوار ومهام جديدة للإرشاد الزراعى ، وبيع القطاع العام وقطاع الأعمال للقطاع الخاص ، كما أمكن ترتيب باقى استجابات المبحوثين تنازلياً على النحو التالى:

٩٥% لكلاً من تقوية الثقة بين الزراع وبين الإرشاد الزراعى ، واستحداث نظم معلومات وبيانات فى الإرشاد الزراعى ، ٩٠% لكلاً من تفعيل تدريب العاملين الإرشاديين ، تغيير أساليب الرقابة على أداء العاملين ، ٨٥% لكلاً من تنمية روح معنوية عالية بين العاملين الإرشاديين ، تنمية موارد وميزانيات الإرشاد الزراعى ، ٧٥% لكلاً من تحقيق التوازن بين السلطات والمسئوليات فى كل وظيفة ، حل كثير من مشاكل وصراعات العاملين بالإرشاد الزراعى ، التغلب على محددات عمل المراكز الإرشادية ومراكز الدعم الإعلامى ، والتعامل مع كل مستويات وموضوعات العمل الإرشادى ، ٧٠% لتطوير نظم الترقى للوظائف الأعلى.

كما توضح بيانات نفس الجدول أن المبحوثين الذين أجابوا بلا على البنود التى يمكن أن تتغير نتيجة تأثير التنظيمات العالمية والاقتصادية والاجتماعية ، قد تراوحت بين حد أعلى قدره ٤٠% لكلاً من استحداث أدوار ومهام جديدة للإرشاد الزراعى ، وتحسين أداء الإرشاد الزراعى فى التنمية المستدامة للبيئة الزراعية والريفية وبيع القطاع العام وقطاع الأعمال للقطاع الخاص ، وبين حد أدنى قدره ٥% لكلاً من: تقوية الثقة بين الزراع وبين الإرشاد الزراعى ، واستحداث نظم معلومات وبيانات فى الإرشاد الزراعى ، والتوسع فى العمل الإرشادى فى مناطق جديدة أو مستصلحة ، هذا وقد أمكن ترتيب باقى الاستجابات تنازلياً على النحو التالى:

٣٠% لكلاً من إعادة بناء واجبات وظائف العمل الإرشادى ، وتطوير نظم الترقى للوظائف الأعلى ، ٢٥% لكلاً من تحقيق التوازن بين السلطات والمسئوليات فى كل وظيفة ، حل كثير من مشاكل وصراعات العاملين بالإرشاد الزراعى ، والتغلب على محددات عمل المراكز الإرشادية ومراكز الدعم الإعلامى ، والتعامل مع كل مستويات وموضوعات العمل الإرشادى ، ١٥% لكلاً من تقوية الثقة بين الزراع وبين الإرشاد الزراعى ، وتنمية موارد وميزانيات الإرشاد الزراعى ، و١٠% لتغيير أساليب الرقابة على أداء العاملين.

وتعنى هذه النتائج أن مسئولى قيادة العمل الإرشادى الزراعى فى مصر على المستوى القومى يرون شدة الحاجة إلى إجراء تغيرات تنظيمية تستوعب التوسع فى المناطق الجديدة وضبط نظم الاتصالات بين إدارات الإرشاد وأقسامه وتنمية موارده والتى تتناقص عاماً بعد آخر، بجانب مشاكل هامة جداً فى تنمية التدريب وتقنية أساليب الرقابة وحل المشكلات والصراعات بداخل المنظمة الإرشادية.

والبحث يعتبر قائمة بما يراد تغييره فى منظمة الإرشاد الزراعى بمصر أو بمثابة أولويات لإجراء التغيير البنائى والهيكلى فى المنظمة وتدل على درجة عالية من نضج مسئولى الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى فى مصر.

جدول رقم (١) التكرار والنسبة المئوية لاستجابات المبحوثين حول التغييرات العالمية التى لها أثر على الإرشاد الزراعى بمصر (ن=٢٠)

م	التغيرات العالمية	له أثر حالى				سوف يكون له أثر مستقبلى			
		موجب		سالب		موجب		سالب	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
١	التكتلات الاقتصادية.	٤	٢٦	١٦	٨٠	٢	١٠	١٨	٩٠
٢	ظهور القوة الأحادية الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى.	١	٥	١٩	٩٥	–	–	٢٠	١٠٠
٣	الكوارث الطبيعية فى أمريكا وجنوب شرق آسيـــا.	٤	٢٠	١٦	٨٠	١	٥	١٩	٩٥
٤	الحروب فى المنطقة العربية والنزاعات الإقليمية فى آسيا وأفريقيا.	٤	٢٠	١٦	٨٠	١	٥	١٩	٩٥

جدول رقم (٢) التكرار والنسبة المئوية لاستجابة المبحوثين حول بنود برنامج الإصلاح الاقتصادى وتأثيرها الحالى والمستقبلى على الإرشاد الزراعى فى مصر

م	الأمـــــــور	له أثر حالى				سوف يكون له أثر مستقبلى			
		موجب		سالب		موجب		سالب	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
١	إلغاء القيود الحكومية على القطاع الخاص فى مجال استيراد وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى	١٠	٥٠	١٠	٥٠	٨	٤٠	١٢	٦٠
٢	إلغاء الدعم المباشر على مستلزمات الإنتاج الزراعى	٢	١٠	١٨	٩٠	٥	٢٥	١٥	٧٥
٣	تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى الزراعة	١٥	٧٥	٥	٢٥	٨	٤٠	١٢	٦٠
٤	إلغاء التوريد الإجبارى للمنتجات الزراعية	١٥	٧٥	٥	٢٥	٧	٣٥	١٣	٦٥
٥	تعديل سعر الفائدة على القروض المقدمة من بنك التسليف الزراعى	١٣	٦٥	٧	٣٥	٥	٢٥	١٥	٧٥
٦	اقتصار دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد والسياسات الاقتصادية	١٢	٦٠	٨	٤٠	٨	٤٠	١٢	٦٠
٧	صدور القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر	١١	٥٥	٩	٤٥	٨	٤٠	١٢	٦٠
٨	تحديد دور الدولة فى تملك الأراضى وتشجيع القطاع الخاص والشباب على استصلاح وتملك تلك الأراضى	٥	٢٥	١٠	٥٠	١٦	٨٠	٤	٢٠
٩	تدنى أسعار بعض المنتجات الزراعية عن تكلفة إنتاجها	٤	٢٠	١٦	٨٠	٥	٢٥	١٥	٧٥
١٠	دخول مصـــــــر اتفاقيـــــــة الجـــــات	٦	٣٠	١٤	٧٠	١٦	٨٠	٤	٢٠

جدول رقم (٣) التكرار والنسبة المئوية لاستجابات المبحوثين حول تأثير بعض التغييرات الاجتماعية الهامة والمعاصرة على العمل الإرشادى فى مصر

م	التغيـــــــــرات	له أثر حالى				سوف يكون له أثر مستقبلى			
		موجب		سالب		موجب		سالب	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
١	زيادة تعـداد السكـان	١٧	٨٥	٣	١٥	١٨	٩٠	٢	١٠
٢	البطالة وخاصة للشباب المتعلـم	٢	١٠	١٨	٩٠	٢	١٠	١٨	٩٠
٣	وجود فجوة بين الريـف والحضر	٨	٤٠	١٢	٦٠	٤	٢٠	١٦	٨٠
٤	ارتفاع سـن الزواج	١٨	٩٠	٢	١٠	١٨	٩٠	٢	١٠
٥	إقبال البنـات على التعليـم	١٨	٩٠	٢	١٠	٢٠	١٠٠	–	–
٦	الانفتاح على وسائل الإعلام الحديثة	١٥	٧٥	٥	٢٥	١٩	٩٥	١	٥
٧	زيادة نسبة التلوث فى الماء والهواء والتربـة	١	٥	١٩	٩٥	٢	١٠	١٨	٩٠
٨	تدهور خصوبة التربة الزراعية وزيادة نسبة أراضى الدرجة الثالثة	٢	١٠	١٩	٩٠	١	٥	١٩	٩٥
٩	تعدد الأحزاب السياسية ونمو الديموقراطيـة	١٦	٨٠	٤	٢٠	١٠	٥٠	١٠	٥٠
١٠	ارتفاع متوسـط العمـر	١٦	٨٠	٤	٢٠	٨	٤٠	١٢	٦٠
١١	ارتفاع الوعى بالصحة الإنجابيـة	١٦	٨٠	٤	٢٠	١٩	٩٥	١	٥
١٢	نقص الإنتاج الزراعى عن احتياجات الغذاء للسكان	١٨	٩٠	٢	١٠	٢٠	١٠٠	–	–
١٣	الزيادة فى مساحة الأراضى المستصلحة وتوزيعها على الخريجين	١٩	٩٥	١	٥	١٩	٩٥	١	٥
١٤	قلة فرص العمالة الزراعية بالخـارج	١٩	٩٥	١	٥	١٨	٩٠	٢	١٠

جدول رقم (٤) التكرار والنسبة المئوية لاستجابات المبحوثين حول البنود التى يجب أن تتخذ لتصحيح مسيرة العمل الإرشادى

م	البنـــــــــــــود	لها أثر حالى			
		نعم		لا	
		ت	%	ت	%
١	تفعيل تدريب العامليـــن الإرشاديـــــــــن	١٨	٩٠	٢	١٠
٢	تنمية روح معنوية عالية بين العاملين الإرشاديـــن	١٧	٨٥	٣	١٥
٣	تقوية الثقة بين الزراع وبين الإرشـــاد الزراعـــى	١٩	٩٥	١	٥
٤	استحداث نظم معلومات وبيانات فى الإرشاد الزراعـــى	١٩	٩٥	١	٥
٥	تغيير أساليب الرقابة علـــــى أداء العامليـــــن	١٨	٩٠	٢	١٠
٦	تحقيق التوازن بين السلطات والمسئوليات فى كل وظيفة	١٥	٧٥	٥	٢٥
٧	إعادة بناء واجبات وظائف العمـــــل الإرشـــادى	١٤	٧٠	٦	٣٠
٨	تنمية موارد وميزانيات الإرشـــــــاد الزراعـــى	١٧	٨٥	٣	١٥
٩	حل كثير من مشاكل وصراعات العاملين بالإرشاد الزراعى	١٥	٧٥	٥	٢٥
١٠	تطوير نظم الترقى للوظائـــــــف الأعلـــــى	١٤	٧٠	٦	٣٠
١١	استحداث أدوار ومهام جديدة للإرشاد الزراعـــــــى	١٢	٦٠	٨	٤٠
١٢	التوسع فى العمل الإرشادى فى مناطق جديدة أو مستصلحة	١٩	٩٥	١	٥
١٣	الضبط الأفضل لنظم الاتصالات بين أجزاء العمل الإرشادى	٢٠	١٠٠	–	–
١٤	التغلب على محددات عمل المراكز الإرشادية ومراكز الدعم الإعلامى	١٥	٧٥	٥	٢٥
١٥	التعامل مع كل مستويات وموضوعات العمل الإرشـــادى	١٥	٧٥	٥	٢٥
١٦	تحسين أداء الإرشاد الزراعى فى التنمية المستدامة للبيئة الزراعية والريفية	١٢	٦٠	٨	٤٠
١٧	بيع القطاع العام وقطاع الأعمال للقطـــــــاع الخاص	١٢	٦٠	٨	٤٠

أولاً: مراجع باللغة العربية:

١-**أحمد السيد العادلى (١٩٩٥)** ، مفهوم وفلسفة وأهداف الإرشاد الزراعى فى ظل التغيرات الجارية فى ج. ع. م ، مؤتمر مستقبل الصحة الإرشادى الزراعى فى ظل نظام السوق الحر وموقع التعاونيات الزراعية فيه ، الجمعية العلمية للإرشاد الزراعى ، القاهرة.

٢-**أحمد محمد عمر (١٩٩٦)** ، الحاجة إلى إعادة تنظيم الإرشاد الزراعى المصرى لمواجهة مسئولياته فى ظل التحرر الاقتصادى ، مؤتمر استراتيجية العمل الإرشادى التعاونى الزراعى فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى ، الجمعية العلمية للإرشاد الزراعى ، الدقى.

٣-**أديسون ماوندر (١٩٨٣)** ، الإرشاد الزراعى ، ترجمة عباس الخفاجى ، جامعة البصرة ، العراق ، الجزء الثانى.

٤-**خيرى حسن أبو السعود (١٩٨٧)** ، الإرشاد الزراعى ، الجمهورية المصرية اليمنية ، وزارة التربية والتعليم ، الطبعة الأولى ، "التنظيم والتخطيط والتعميم" (٣٦٧-٣٨٨).

٥-**دارين بيرسون (١٩٩٧)** ، علاقة الإرشاد بالتنمية الزراعية والريفية فى سوانسون وآخرون محررون تحسين الإرشاد الزراعى ، دليل مرجعى منظمة الأغذية والزراعة ، روما.

٦- **سعد علام (١٩٩٤)**، ساسات التكيف وآليات السوق- دراسة حالة الاقتصاد المصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

٧- **سعد علام (١٩٩٤)**، التكيف الهيكلي المستقبلي لزراعة المصرية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

٨-**عبد الحميد أمين شرشر (١٩٩٥)** ، نحو استراتيجية لموائمة العمل الإرشادى للظروف الجديدة فى ظل اتفاقيات الجات ومواصفات الأيزو ، ندوة نحو استراتيجية العمل الإرشادى الزراعى فى ظل التغيرات الاقتصادية الجارية ، الجمعية العلمية الإرشادية الزراعية ، كلية الزراعة ، الأزهر، القاهرة.

٩-**عبد الحليم أحمد خلف مرزبان (١٩٩٦)** ، نحو استراتيجية لتطوير التنظيم الإرشادى الزراعى فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى ، ومؤتمر استراتيجية العمل الإرشادى الزراعى والتعاونى الزراعى فى ظل سياسة التحرر الاقتصادي ، الجمعية العلمية للإرشاد الزراعى ، الدقى.

١٠-**عبد المنعم عبد الرحمن كوكب** (١٩٩٨) ، مستقبل العمل الإرشادى الزراعى فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الزراعة، جامعة الأزهر.

١١-**عبد الهادى محمد عبد الجواد الدسوقى** (١٩٩٣) ، إدارة وتنظيم المرفق الإرشادى الزراعى المصرى ، رسالة ماجستير ، (غير منشورة) ، كلية الزراعة جامعة طنطا.

١٢-**عبد الهادى محمد عبد الجواد الدسوقى** (١٩٩٨) ، حاجة التنظيم الإرشادى الزراعى المصرى إلى التغيير فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى ، رسالة دكتوراه ، (غير منشورة) ، كلية الزراعة بكفر الشيخ ، جامعة طنطا.

١٣-**فتحى حامد خضر** (١٩٩٥) ، رؤية حول اتجاهات التغير الهامة ومشكلاتها فى المجتمع الريفى المصرى ندوة المتطلبات المجتمعية للإصلاح الاقتصادى ، البعد الغائب فى تنمية الريف المصرى ، الجمعية المصرية لعلم الاجتماع الريفى ، مؤسسة فريدرش نومان ، الألمانية- القاهرة.

١٤-**محمد أحمد فريد** (١٩٩٥) ، المنظمات الأهلية للزراع تحت ظروف المتغيرات الاقتصادية المصرية المعاصرة ، ندوة استرتيجية للعمل الإرشادى الزراعى فى ظل التغيرات الاقتصادية الجارية ، الجمعية العلمية للإرشاد الزراعى.

١٥-**محمد أحمد فريد ، وعبد العزيز حسن الشبراوى** (١٩٨٤) ، دور الإرشاد الزراعى فى التنمية الريفية فى موضوعات تدريبية فى الإرشاد والتكنولوجيا الزراعية للعاملين الإرشاديين، المشروع المصرى لتحسين الحبوب الرئيسية ، مركز البحوث الزراعية ، الطبعة الثانية.

١٦-**محمد خليفة** (١٩٩٥) ، مرتكزات الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٢- ١٩٩٧) للإرشاد الزراعى بمركز البحوث الزراعية ، مؤتمر مستقبل العمل الإرشادي فى ظل نظام السوق الحر وموقع التعاونيات الزراعية فيـــه ، الجمعية العلمية للعمل الإرشادي الزراعي ، مؤسسة فريدرش نومان الدقى.

١٧- **مني قاسم** (١٩٩٨)، الإصلاح الاقتصادي في مصر، دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية، مكتبة الأسرة مهرجان القراءة للجميع، الهيئة العامة للكتاب.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1-Burrall, G. and Morgan (1979); sociological paradigms and organizational analysis Heinemann London.

2-Donaldson, Lex (1990); The ethereal Hand: organizational Economics and Management Theory, Academy of Management Review, July, p.p.369-381.

3-Ferman Jons, H. (1979); Going to the well, Administrative Science Quar, Vol (24) no. 6, March, p.p. 119-133.

4-Frances, Ketchum, (1960); The Changing clientel of The Cooperative, Extension service, EPD 801, P.5.

5-Greenwood, R. and Hinings, (1988); Organizational Design types, Tracks and Dynamics of strategic change, organizational studies, Vol (9), no.3, p.p. 303-316.

6-Gouldner, A, (1980); The two Marxisms, Mac - Millan comp. London.

7-Hall, Rich (1982); Organizational: Structure and Process, Printie Hall inc. Englewood cliffs, New York.

8-Lewin, K. (1951); Field Theory in Science, Harper, Brothers Row, New York.

9-Nagi Saad (1974); Gate keeping Decisions in Organization when validity fails, Haman organization, Vol (33), no. 1, Spring, p.p. 47-58.

10-Scott William (1974); Organizational Theory A Reassessment, Academy of Management, Jor. Vol (17), no. 2, June, p.p. 242-254.

11-Qamar, Kalim, (2005); Modernizing National Agricultural extension System- A practical Guide For Policy- Makers of Developing Countries, FAO Rome.

12-Taylor, Carle, (1949); Significant Trends and Direction of Change, Taylor et.al (eds.) Rural Life In The United States, Alfred, Knops New York, P.522-532.

13-Wilson, Davids (1995); Strategy of Change Mac - Millan, New York.

Perception of the contemporary and the future Effects of some Global, Economic and Social National changes on Aspects of organizational changes in the National Extension Among the Top Mangers At the central Agricultural Extension Administration in Egypt.

Abd El-Hady Mohammed Abd El-Gawad El-Desuky,
Agricultural Extension and Rural Development Research institute, ARC, Giza, Egypt.

ABSTRACT

This research was conducted to explore the contemporary and the future Effects of some Global, Economic reform and Social National changes on Aspects of the extension organizational changes in Egypt.

The respondants were the population of top managers at the central agric., ext. administration they were whom occupied general managers and department heads beside the chief of the administration.

Data were collected through a questionnaire contains checklists and open ended questions That Classified the effects of such studied changes into contemporary and future and positive and negative under each Category, percentages and frequencies were the tools for presenting data.

Results denoted to a balance trends between the perceptions about the contemporary and the future effects specially for the Global changes, It seems that the Global change in the Egyptian extension organization. But these perceptions about the economic reform procedures in Egypt although facing confusion but it could be a context for changing extension organization not a strong reason or rational for change organization.

Results also indicated that the social national changes in Egypt has a finger print on their perceptions of the expected organizational changes in the extension organization which reflected on their list of aspects of the structure of the extension organization.